المحاضرة الرابعة: النظرية الإدارية (نظرية المنشأة المسيرة)

(أدولف بارل Adolf Berl، جاردينر مينز Gardiner Means)

ظهرت النظرية التسييرية (الإدارية) سنة 1932 في الولايات المتحدة على يد الباحثين "أدولف بارل" Adolf Berl، "جاردينر مينز" Gardiner Means، اللذان اهتما بتنظيم السلطة في المؤسسات الكبيرة، وقد اعتمدا على دراسة شملت 200 شركة غير مالية، وتبين أن السلطة في 45 % منها هي في يد أجراء مستقلين عن المساهمين وعددهم كبير، وفي 30 % فقط يملك المسير أغلبية رأس المال، فقد قام "بارل" و"مينز" بالفصل بين الملكية والإدارة، وكان لهذا التمييز تداعيات مهمة في التحليل الاقتصادي للمنظمة لأنها تخص كيفية الإدارة وعلاقة المديرين بالملاك، هذه النظرية تعتبر مهمة لأن تداعياتها ما زالت لحد الآن بالرغم من أن التأسيس لها كان في الفترة 1932-1934.

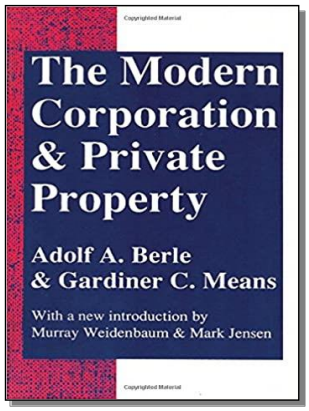

في العشرينيات بعد الحرب العالمية الأولى وقبل أزمة الكساد الكبيرة سنة 1929، عرفت المؤسسات الأمريكية تطورا مهما، فقد كانت تكبر من حيث الحجم، وأدى هذا التطور في الحجم إلى تغير شكل الملكية حيث انتشرت شركات الأسهم بشكل كبير، ونتج عن هذا:

- ارتفاع عدد المساهمين في المؤسسة.
- تنوع المساهمين.
- التشتت الجغرافي للمساهمين.

هذه الأمور الثلاثة انتبه لها "بارل" و"مينز"، حيث قدما في كتابهما سنة (1932) خلاصة مفادها أنه:

- لا يمكن للملاك أن يديروا ملكيتهم.
- المديرون هم من يديرون الشركات أي هذه الملكية.

فأصبح هناك ما يعرف بالفصل بين الإدارة والملكية، حيث تكون الملكية في يد صاحبها المالك والإدارة في يد طرف آخر هم المديرين، ونتج عن هذا أن المؤسسة أصبحت عبارة عن جماعات (عمال، ملاك، مديرين...) بمصالح مختلفة وقد تتعارض.

السؤالين اللذين تم طرحهما آنذاك:

1- من يتحكم في المنظمة ويسيطر عليها؟

2- لصالح من يسيطر عليها ويديرها؟

الإجابة عن هذين السؤالين كانت كما يلي:

1- يسيطر على المنظمة من ليس مالكا لها، وهم المدراء الذين تصبح لهم سلطة القرار والإدارة، أي سلطة بدون ملكية.

2- الإجابة عن السؤال الثاني كانت بسيطة جدا وهي: لا نعرف، لا يوجد أي شيء يثبت أن هذا المدير يدير المنظمة لصالح الملاك، يمكن أن يديرها لصالحه، أو لصالح أطراف أخرى، إذا لا يمكن التأكد من خدمة المدير لمصالح الملاك.

هذه التساؤلات أثارت اهتمام كل الأطراف الأمريكية (باحثين، مساهمين،...الخ) وحتى اهتمام الأوساط الرسمية الأمريكية، واهتمام الجهات العليا الأمريكية نفسها، هذا ما أدى إلى دخول "بارل" فريق استشارة الرئيس الأمريكي "روزفلت" نتيجة لأهمية الأفكار الواردة في الكتاب، حيث قدم مجموعة من الاقتراحات والمساهمات لحل هذا الإشكال، كان قد تحدث عنها في كتابه لمعالجة وضع **السلطة بدون ملكية** فاقترح حلين هما:

- إما ترك السلطة في أيدي المديرين دون رقابتهم ودون التدخل في إدارتهم للمؤسسة.

- إما حماية حقوق الملاك، من خلال فهم طرق عمل المدراء، وإيجاد وسائل لرقابتهم والضغط عليهم لإدارة المؤسسة لصالح الملاك.

في هذا السياق جاءت إصلاحات كثيرة في زمن "روزفلت" حيث ظهر قانونين مهمين في هذه المرحلة، اعتبرا من أشد الضغوطات والوسائل للرقابة على إصدار الأسهم وتداولها خاصة فيما يخص المديرين، هذين القانونين هما:

- SECURITIES ACT 1933

- SECURITIES AND EXCHANGE ACT 1934

هذا كان إسهام "بيرل" و"مينز" والمنظمة أصبح ينظر لها على أنها مجموعة من الجماعات وهذه الجماعات تتنازع وكل جماعة تسعى لتحقيق أهدافها فوضعت مجموعة من القيود التي تحمي الملاك.